ظروف نمو الطبقة العاملة العربية

نشأت الطبقة العاملة الفلسطينية كقوة اجتماعية ، وتطورت من خلال تطور القوى الانتاجية نحو الرأسمالية الكولونيالية ، شأنها شأن بقية بلدان المنطقة العربية ، ولكن بفارق أساسي هو نشوء الطبقة العاملة وتطورها من خلال النظام الاجتماعي للانتاج في ظروف صراع قومي مع الصهيونية التي ثبتت دعائمها المادية وقواها الاجتماعية داخل فلسطين بصورة حثيثة منذ الانتداب البريطاني ، خالقة ظروفا واعتبارات موضوعية أثرت في مجمل اوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وحدّت بصورة ملموسة من تطور قوى الانتاج العربية، في ظروف مزاحمة صعبة بالنسبة للانتاج المحلي العربي (والصناعي بصورة خاصة) . ان اتجاه تطور قوى الانتاج العربية في فلسطين، باتجاه الرأسمالية الكولونيالية ، قد تحدد في ظروف المنافسة الرأسمالية الاوروبية على المستعمرات ، ووجد شكله الجنيني في نمو البرجوازيات التجارية في المنطقة ، والتي عملت كوسيط ، منذ نهاية العهد العثماني، لترويج البضاعة الاوروبية في المنطقة وتصدير الخامات المحلية . هذا الشكل من التطور أخذ مداه ، واتخذ شكله الناضج بعد الحرب العالمية الاولى بفرز حصص الدول الامبريالية في المنطقة ، فكانت فلسطين من حصة بريطانيا ، فاتخذ نمو قوى الانتاج نحو الرأسمالية شكله الكامل تحت السيطرة الاستعمارية وفي شروطها الخاصة ، اي باتجاه التبعية الكولونيالية . غير ان الهجرة اليهودية ، التي هي ليست هجرة بشرية فقط ، وانما نشوء مؤسسات انتاجية متوجة بسلطة سياسية وبمؤسسات اجتماعية وتشريعية وثقافية ، دخلت كأحد الشروط الموضوعية التي حكمت الانتاج المحلي العربي ، والاقتصاد الوطني عموما (منافسة الصناعة العربية ، التأثير في نموذج الاستهلاك المحلي وتنويعه ، استغلال الثروات الوطنية كالبوتاس ، منع تشغيل العمال العرب) . لذلك يمكننا ان نحدد نمو الطبقة العاملة الفلسطينية من خلال الاعتبارات الثلاثة التالية :

١ ــ تطور الاقتصاد الوطني (العربي) نحو الرأسمالية في اطار العلاقات الكولونيالية وشروطها ، اي ضمن ميكانية علاقة البرجوازية العربية المحلية بالامبريالية ، وبالسوق الرأسمالي التي أدت الى اتساع دور واهمية قطاع التجارة في اطار الانتاج الوطني ، ودخول الرأسمالية للزراعة ، وارتباط الاخيرة بالتجارة الخارجية (الاصح ارتباط زراعات التصدير كالحمضيات بالتجارة) وانتشار الاستثمارات العقارية والمالية والخدمات ، واتجاه عام نحو التمركز الرأسمالي الصناعي ، عبر عنه اختفاء الصناعات البيتية ، ازدياد عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة ذات التوظيف الرأسمالي ، والتجهيز الآلي والكثافة العاملة واستخدام الطاقة ، بذات الوقت الذي ما زالت الصناعات الحرفية تحتفظ بأهمية كبرى ، وانتشار أفقي واسع ، (٣١،٤ ٪ من المحلات الصناعية بدون عمال مأجورين ، ٢٠،١ ٪ منها تشغل عاملا واحدا ، ٢٦،٢ ٪ منها تشغل ما بين عاملين وثلاثة ، ١٣،٣ ٪ منها تشغل ما بين ٤ و٥ عمال ، ٩ ٪ من المؤسسات تشغل ستة عمال او اكثر (١٩٢٨)(١٨).

٢ ــ تطور احتياجات الاستعمار البريطاني في فلسطين لاعتبارات عسكرية حربية او لاعتبارات الامن ، ولاحتياجاته الحيوية الاخرى ، دفعت بسلطات الانتداب الى زيادة المرافق العامة والاشغال العامة في البلاد ، كالمواصلات (شق الطرق وتعبيدها ، زيادة فعالية وزيادة خطوط المواصلات الحديدية، بناء مرفأ حديث في حيفا ، تحسين مرفأ يافا ، البريد ، الطيران ، المواصلات السلكية ... الخ(١٩). كذلك نمو احتياجات الجيش البريطاني المرابط في البلاد ، وخاصة في ظروف الحرب العالمية الثانية (ورش ، بناء ، صيانة ، تجهيزات خاصة) كل هذه الاعتبارات وغيرها أدت الى ظهور توظيفات واعتماد قطاعات انتاجية على تمويل هذه الاحتياجات او تغطيتها بالسلع والخدمات ، كما كانت قطاعات بشرية هامة تعمل بصورة مؤقتة او دائمة في مشاريع الجيش البريطاني او